الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.4/6

Distr.: General
2 May 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية
الدورة الثانية
جنيف، ١٥-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية عن دورته الثانية

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤

(A) GE.14-50567 230614 240614

1450567

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – موجز الرئيس ٣
ألف– الجلسة الافتتاحية..... ٣
باء – الاتجاهات في قطاعات الخدمات..... ٤
جيم– تحرير التجارة في الخدمات، واللوائح التنظيمية ٦
دال – خدمات البنية التحتية بموجب الاتفاقات التجارية الإقليمية ٨
هاء – الخدمات المالية والتكامل الإقليمي ١٣
واو – التعاون الإقليمي في مجال خدمات البنية التحتية كأداة رئيسية للتكامل الإنمائي..... ١٥
زاي– استشراف المستقبل..... ١٧
ثانياً – المسائل التنظيمية ١٨
ألف– انتخاب أعضاء المكتب ١٨
باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل..... ١٩
جيم– نتائج الدورة..... ١٩
دال – اعتماد تقرير الاجتماع ١٩
المرفق..... ٢٠

أولاً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة الافتتاحية

١- أدلى مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، ببيان افتتاحي باسم الأمين العام للأونكتاد. وأكد في بيانه أن تطوير الخدمات والحصول عليها بالاعتماد على الأُطُر السياساتية والتنظيمية والمؤسسية الكافية، من العوامل التي تمكّن من تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وقال إن خدمات البنية التحتية تشكل الدعامة الأساسية للاقتصاد، وتسهم إسهاماً كبيراً في الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية. وهي تؤدي أيضاً دوراً محفزاً مهماً في مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها أداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة المستقبلية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢- وأشار إلى أن محور تركيز اجتماع الخبراء المتعدد السنوات هو التجارة في الخدمات، لا سيما تحرير خدمات البنية التحتية على المستوى الإقليمي. وقال إن تسخير الإمكانات الإنمائية لخدمات البنية التحتية يستلزم وضع سياسات ملائمة للتجارة في الخدمات، مما يكفل تحقيق الاتساق المناسب مع اللوائح الوطنية والأُطُر المؤسسية. ولما كان تحرير الخدمات بموجب الاتفاقات التجارية الإقليمية يؤدي على الأرجح إلى تحرير عميق وشامل، فمن شأن ذلك أن يطرح تحديات مهمة أمام الحكومات في سعيها إلى التوفيق بين جهود تحرير التجارة والأُطُر التنظيمية الوطنية على نحو فعال. وفي الوقت نفسه، من الممكن أن يسهم التعاون التنظيمي والإنمائي في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية في تحسين كلٍّ من البنية التحتية الإقليمية، وشبكات النقل، وروابط الاتصال.

٣- وقدمت رئيسة فرع المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، التابع للشعبة، الوثيقة TD/B/C.1/MEM.4/5 المعنونة "الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي". وفي سياق إشارتها إلى أن الاتفاقات التجارية الإقليمية انتشرت في جميع أنحاء العالم لتصبح سمةً مميزةً للنظام التجاري الدولي الحالي ولمشهد السياسات التجارية العامة، أكدت أن اتخاذ الخطوات المناسبة من حيث التصميم وتحديد الوتيرة والتتابع بين عملية الإصلاح الداخلي وعملية التحرير على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف عاملٌ أساسي لضمان تحقيق سياسة متسقة ومزيج تنظيمي مناسب. ومن الممكن أن تؤثر النُهُج الجديدة المتبعة حيال التحرير والتنسيق التنظيمي في إطار العمليات الإقليمية والمتعددة الأطراف، تأثيراً كبيراً على تطوير الخدمات والجهود التنظيمية الوطنية. وأضافت أن قدرة الاتفاقات التجارية الإقليمية على تحقيق نتائج طموحة لا تعتمد بالضرورة على النُهُج المتبعة لوضع القوائم، إذ يمكن تحقيق المستوى نفسه من التحرير، سواء اتُّبع نهج القوائم الإيجابية أم نهج القوائم السلبية. ويمكن للتعاون الإقليمي في مجال خدمات البنية التحتية، بوصفه دعامة محورية للعمل الإقليمي

الإنمائي، أن يكون وسيلة فعالة لتيسير التجارة داخل الإقليم والوصول إلى الأسواق، ولتحسين شبكات البنية التحتية الإقليمية. ويمكن أن يشكل العمل الشامل للأونكتاد في مجال الخدمات قاعدة معارف لدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تعزيز التكامل الإنمائي.

٤- وشارك في الاجتماع عدد من المندوبين، منهم مسؤولون من العواصم، وممثلون عن جهات تنظيمية، وباحثون، وأكاديميون، وممثلون لمنظمات دولية وللمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتركزت المناقشات على تبادل الآراء والتجارب والدروس المستفادة من أجل تحديد أنسب السياسات الوطنية، والأُطُر التنظيمية والمؤسسية، وطرق ووسائل تسخير فوائد تحرير الخدمات والتعاون في مجال الخدمات لصالح التنمية.

باء- الاتجاهات في قطاعات الخدمات

٥- ناقش المشاركون التطورات في هيكل الأسواق، ونماذج الأعمال التجارية، والتكنولوجيا، والأولويات الجديدة في مجال السياسة العامة التي تؤثر على الخدمات. واتُفق بشكل عام على أن الخدمات، لا سيما خدمات البنية التحتية، عوامل أساسية للاقتصاد المعاصر و"وثاق" سلاسل القيمة العالمية. وتشكل الخدمات ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي والوظائف على المستوى العالمي. ووصلت قيمة الصادرات العالمية عبر الحدود لخدمات البنية التحتية إلى ١,٤ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٢، وهو ما يشكل ٣٢ في المائة من مجموع صادرات الخدمات على الصعيد العالمي. غير أن التجارة عبر الحدود تشكل بعداً واحداً فقط لتجارة الخدمات. وفي البلدان المتقدمة، قد تزيد معاملات الشركات التابعة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر على قيمة صادرات الخدمات عبر الحدود. وكان المتوقع أن تصل الخدمات المقدمة نتيجة التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين إلى قيمة كبيرة، لا سيما في البلدان النامية.

٦- وبينما كانت الخدمات تمثل في العادة نسبة صغيرة من التجارة الدولية - نحو ٢٠ في المائة من مجموع التجارة في السلع والخدمات - فإن إحصاءات التجارة في الخدمات التقليدية، استناداً إلى بيانات ميزان المدفوعات، لا تعكس بالكامل أهمية الخدمات في التجارة الدولية. وفي هذا الصدد، أتاحت الجهود المبذولة مؤخراً لقياس التجارة من حيث القيمة المضافة تحديد نسبة مساهمة الخدمات في إنتاج السلع وصادراتها، لا سيما التصنيع. وكانت أنشطة الخدمات، وخاصةً خدمات الأعمال التجارية، تشكل في كثير من الأحيان الأجزاء التي تساهم بالقسط الأكبر من القيمة المضافة إلى السلع في سلسلة القيمة. وقد أصبحت القيمة المضافة المتزايدة لأنشطة الخدمات في تجارة السلع سمة مهمة للتجارة الدولية، وبات من الصعب التمييز بين إنتاج السلع والخدمات. ولذلك واجهت البلدان النامية تحدياً رئيسياً، هو الاندماج على نحو فعال في القطاعات المضيفة للقيمة في سلاسل القيمة العالمية. وفي الاتحاد الأوروبي، قد تمثل هذه الظاهرة، التي يمكن أن يُطلق عليها اسم "الأسلوب ٥"، واحداً من

أهم نماذج الإمداد بالخدمات. وقد يكون من الضروري إعادة النظر في الازدواجية القائمة في القواعد التجارية المطبقة على السلع والخدمات، إذ إن القواعد التجارية المتعلقة بالتجارة في البضائع تُطبق على القيمة المضافة للخدمات الداخلة في تصنيع السلع. وينبغي للاتفاقات التجارية المعاصرة أن تراعي هذه الحقيقة الجديدة لكي تهيئ بيئة تجارية تمكينية.

٧- وأكد عدد من المشاركين أهمية تحسين البيانات الإحصائية المتعلقة بالخدمات، وإجراء تحليلات للآثار التجارية، لا سيما فيما يتعلق بالوظائف، والفقر، والمساواة، وتنقل اليد العاملة، وحقوق المستهلكين، مع مراعاة تباين ظروف البلدان النامية. ورغم نمو حجم الخدمات في الاقتصاد، لا سيما خدمات البنية التحتية، تسجل البلدان النامية أرقاماً منخفضة فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية للبنية التحتية، مثل الطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل البري، وتكاليف الوصول إلى الإنترنت. وتوجد تباينات كبيرة فيما بين المناطق النامية في هذا الصدد، وينبغي مراعاة هذه التباينات الإقليمية لكي يمكن اتخاذ قرارات مستنيرة. وأشار عدد من المتحدثين إلى أن قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة تؤدي دوراً أساسياً في سلاسل القيمة العالمية، ولكن الطلب على الخدمات غير موجود بالضرورة في البلدان النامية الصغيرة. زد على ذلك أن الاستثمار الجذاب في هذا القطاع يستلزم جهوداً سياساتية أوسع نطاقاً تتجاوز حدود الاتفاقات التجارية وتحرير التجارة، مثل الاستثمار في رأس المال البشري، والمهارات، وإيجاد بيئة تنظيمية مستقرة يمكن التنبؤ بها.

٨- ومن أهم التطورات في مجالات الخدمات، ما تشهده خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال من توسع وتحول سريعين أديا إلى نشأة نظام إيكولوجي جديد. وثمة اتجاهان رئيسيان في هذا الصدد، هما النمو الحاد في معدل الاشتراك في الهواتف الخلوية المحمولة وتزايد النفاذ إلى الإنترنت وشبكات النطاق العريض. وتتزايد أيضاً حركة البيانات وتتغير في طبيعتها. وتطور كذلك هيكل الصناعة، من احتكارات قائمة على شبكات البنية التحتية إلى أسواق يكثر فيها عدد الأطراف الفاعلة، مما أدى إلى ظهور نماذج تجارية فعالة جديدة. وقد تعين على الجهات التنظيمية أن تتعامل مع كل من الأسواق الآخذة في التوسع، والهيكل الصناعي الجديد، والتطور التكنولوجي المتزايد، والابتكار. وفي هذا السياق، انصرفت بعض تلك الجهات عن النهج القطاعي التقليدي لتركز على التنظيم المتعدد القطاعات، وذلك باعتماد طريقة التنظيم اللاحق بدلاً من التنظيم المسبق. واستلزم هذا الأمر نُهُجاً جديدة لمواجهة ندرة النطاق الترددي، وشملت هذه النُهُج التركيز على الحياد التكنولوجي، والتشارك في البنية التحتية، والآليات القائمة على السوق، ونظم الترخيص الجديدة، مع مزيد من التركيز على حماية المستهلك والحصول على الخدمات.

٩- وتتسم خدمات الطاقة، على نحو متزايد، بظهور شواغل تنظيمية ناشئة عن التحديات الاجتماعية - الاقتصادية الأوسع نطاقاً، مما يسلط الضوء على التعقيدات المرتبطة بالتوفيق بين عدة أهداف تجارية وتنظيمية في القطاع. وتتصل هذه الشواغل بالبيئة،

ومتطلبات المحتوى المحلي، والأمن القومي، وعدم وجود قواعد تنظيمية متسقة، فمثلاً، بينت تجارب ألمانيا وإسبانيا أن التدابير التي تهدف إلى خفض انبعاثات الكربون، مثل تقديم إعانات لمشاريع الطاقة المتجددة، وتقليل الاعتماد على مشاريع الطاقة النووية، أدت، على النقيض، إلى زيادة البصمة الكربونية. ونتيجة لذلك اضطرت بعض البلدان إلى إعادة النظر في النهج التنظيمية القائمة. ويوجد مثال آخر في متطلبات المحتوى المحلي المستخدمة بصورة متزايدة في خدمات البنية التحتية من أجل تطوير البنية التحتية الأساسية على المستوى المحلي، مما قد يسفر عن اختلالات تجارية. وتمثل الاعتبارات الجغرافية السياسية أيضاً عاملاً مهماً آخر يؤثر في تجارة وتنظيم خدمات المياه والطاقة؛ فقد ينشأ توتر إقليمي يترتب عليه تحديد حقوق الأولوية في استخدام الموارد الشحيحة.

جيم- تحرير التجارة في الخدمات، واللوائح التنظيمية

١٠- رغم أن الخطوات الرامية إلى تحرير الخدمات اتُخذت أصلاً على المستوى المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، فقد تضاعف اليوم عدد الطرق المؤدية إلى تحرير الخدمات، وازداد الاهتمام الموجه إلى المبادرات الإقليمية والمتعددة الأطراف. ومن هذا المنطلق، ناقش العديد من المشاركين أهمية تنظيم قطاعات الخدمات، لا سيما قطاعات خدمات البنية التحتية. ومن المعترف به بشكل عام أن التحرير يفترض وضع لوائح. فتحرير الخدمات لا يعني مجرد تطبيق نظرية اقتصادية. وينبغي توخي الحذر لضمان أن تكون عملية التحرير تدريجية لكي تتيح حيزاً لتنفيذ سياسة عامة تفضي إلى إنشاء قطاع خدمات قادر على المنافسة، وتسمح بتتابع مناسب للتنظيم والتحرير. وأعرب عدد من المشاركين عن قلقهم لأن تحرير الخدمات من الممكن أن يؤدي إلى تلاشي القواعد التنظيمية الوطنية، في حين قال آخرون إن تحرير الخدمات لا ينبغي النظر إليه على أنه إلغاء للقيود التنظيمية. وقد نص الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات على إجراءات مرنة تتيح للبلدان النامية مواءمة التزاماتها بما يتفق مع الوضع في كل بلد، مع الإبقاء على الحق في التنظيم كمبدأ أساسي. وتتسم هذه المرونة بالأهمية نظراً لأن تزايد التحرير في أي قطاع يقترن بتزايد حاجة الحكومات إلى تنظيم ذلك القطاع. ويتمثل دور الجهات التنظيمية في ذلك السياق في الموازنة بين أهداف المشغلين من القطاع الخاص المتمثلة في تحقيق الربح والأهداف الاجتماعية للاقتصاد ككل.

١١- وفيما يتعلق بمفاوضات جولة الدوحة، أشار العديد من المتحدثين إلى أهمية التوازن بين المجالات الثلاثة للمفاوضات، وهي - الزراعة، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات - إذ لم تتمكن جميع البلدان من إيجاد توازن في إطار المفاوضات المتعلقة بالخدمات. ورأى آخرون أن التقدُّم في المفاوضات المتعلقة بالخدمات لا ينبغي أن يكون رهناً بإحراز تقدم في مجالات أخرى. ولاحظ عدد من المشاركين أن ما يُطلب من البلدان النامية،

مثل اتباع نهج التفاوض القائم على نقاط مرجعية وتقييد النظم المطبّقة، لا يقترن بتنازلات من جانب الشركاء التجاريين في مجالات أو أساليب التصدير التي تهمهم، مثل الأسلوب ٤.

١٢- والواقع أن العديد من الإصلاحات في قطاع الخدمات نُفِّذ من جانب واحد في سياق التحرير الذاتي لا نتيجة مفاوضات تجارية، غير أن الأمر ليس كذلك لا سيما للبلدان التي هي في سبيلها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ولذلك، فإن المفاوضات التجارية ليست إلا توطيداً للوضع القائم أصلاً. ونظراً إلى الطابع الذاتي لإصلاح الخدمات، يصعب في كثير من الأحيان ربط هذه الإصلاحات المحلية بإطار قانوني متعدِّد الأطراف والوفاء بالمواعيد النهائية المحددة في المفاوضات التجارية. وسلّط أحد المشاركين الضوء على حاجة البلدان النامية إلى مواصلة التحرير الذاتي، إذ ليس من الضروري القيام بعملية التحرير في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وقد أتاحت الاتفاقات التجارية للبلدان أن تتراجع عن التزاماتها، شريطة تقديم تعويض في قطاعات الخدمات أو في مجالات التفاوض. ويجدر تقدير الجهود السابقة التي بذلتها البلدان النامية من أجل التحرير. فالالتزامات الموسّعة التي تقع على جنوب أفريقيا بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، مثلاً، هي التزامات قُطِعت في وقت طُلِب فيه من البلد أن يأخذ على نفسه التزامات كبلد متقدم لا كبلد نامٍ.

١٣- وأشار عدد من الخبراء إلى المفاوضات المتعدِّدة الأطراف الجارية فيما بين ٢٣ بلداً عضواً في منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاق التجارة في الخدمات، وهي مفاوضات يُزعم أنها بدأت نتيجة عدم إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة بشأن الخدمات، حيث سارت المفاوضات على نهج الطلب والعرض. وبينما أعرب البعض عن بواعث قلق بشأن آثار هذه المفاوضات المتعدِّدة الأطراف على العملية المتعدِّدة الأطراف في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، أشار بعض الخبراء إلى أن جولة الدوحة لا تستوجب أي رابط بين مجموعتي المفاوضات. ومع ذلك، أعرب آخرون عن أملهم في أن يمتد مستوى الطموح المعبّر عنه في الاتفاق إلى المفاوضات المتعلِّقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ورغم ذلك، لم يحل الاتفاق محل مفاوضات منظمة التجارة العالمية بسبب ضعف المشاركة، والعجز عن وضع قواعد للتطبيق في تلك المنظمة، والافتقار إلى آلية لتسوية النزاعات، مما يفسح المجال أمام أعمال انتقام فيما بين القطاعات.

١٤- وعرض عدد من الممثلين تجارب بلدانهم في التفاوض بشأن الخدمات في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية. فقد شاركت منطقة أمريكا اللاتينية مشاركة فعَّالة في عدَّة مفاوضات تجارية بشأن الخدمات. وواجهت هذه المفاوضات تحدياً رئيسياً يتمثَّل في المراعاة المناسبة للتأثير العكسي المحتمل للتحرير على الاقتصاد المحلي، والوصول الشامل، والمنافسة العادلة. وفي حالة البرازيل، تُعد السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي الاتفاق التجاري الإقليمي الوحيد الذي انضم إليه البلد. وقد زوّد اتفاق السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي المشاركين بأفكار وممارسات مفيدة في سياق التفاوض بشأن الخدمات. ويُعد أيضاً

مثال البرازيل نموذجاً وجيهاً، إذ ينقض العلاقة التي يقيمها أحياناً معارضو التحرير بين الالتزامات الملزمة وجذب الاستثمار. ورغم أن البرازيل لم تبدِ، في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، التزامات بشأن خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، فإن جميع المشغلين الرئيسيين موجودون في هذا البلد.

١٥- وأعرب بعض الخبراء عن القلق إزاء التحرير والأحكام التنظيمية في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية التي يمكن أن تؤثِّر في قدرة البلدان النامية على تنفيذ اللوائح المناسبة المنظمة للخدمات. ويُعد نظام تسوية النزاعات بين المستثمر والدولة مثالاً على ذلك، إذ أدَّت معاهدات الاستثمار الثنائية الأطراف القائمة، فضلاً عن الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة حديثاً، إلى نشوب نزاعات انتهت لصالح المستثمرين في عدد من القطاعات، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والنقل. فمثلاً، واجهت جنوب أفريقيا دعاوى قضائية مكلفة بموجب تلك المعاهدات. ومن المهم أن تسهم الاتفاقات التجارية والاستثمارية المتعلِّقة بخدمات البنية التحتية في تعزيز الحقوق الاجتماعية والثقافية.

١٦- وفيما يتعلق بالتعاون وتحرير الخدمات في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لاحظ الاجتماع أن المفاوضات المتعلِّقة بتحرير الخدمات في إطار هذه الجماعة بدأت في عام ٢٠٠٠، حيث شاركت الدول الأعضاء في الجماعة في تبادل الطلبات والعروض. وبينما يظل بروتوكول التجارة في الخدمات حديث العهد نسبياً، يُلاحظ أن التعاون في قطاعات البنية التحتية يحظى منذ فترة طويلة بالتشجيع من خلال سلسلة من البروتوكولات القطاعية المتعلِّقة بالطاقة والمياه والاتصالات. وقد جرى العمل بموجب تلك البروتوكولات في مسار متوازٍ مع عملية تحرير الخدمات. وتواجه بعض البلدان خطر سيطرة جهات معينة على الهيئات التنظيمية. ومن المهم إنشاء هيئات تنظيمية مزوّدة بموارد كافية يمكنها اتخاذ قرارات مستقلة. وأبرز عدد من الخبراء أيضاً أهمية وجود سلطة معنية بالمنافسة تؤدي أداءً جيداً.

دال- خدمات البنية التحتية بموجب الاتفاقات التجارية الإقليمية

١٧- أشار بعض الخبراء إلى أن تحرير التجارة في الخدمات على الصعيد الإقليمي قد يؤدِّي إلى تحرير أكثر عمقاً وشمولاً من التحرير الذي يمكن أن يتحقق في إطار العملية المتعدِّدة الأطراف، بطرق منها تقليص المستويات المطبّقة لنظم سياسات التجارة في الخدمات وفرض قواعد تنظيمية أكثر صرامةً. وقد طرح ذلك تحدِّيات مهمة أمام الحكومات في سعيها إلى التوفيق بين اعتبارات سياساتها التجارية والأهداف التنظيمية الوطنية، إذ إن من الممكن أن يخدم عدد من العقبات التنظيمية التي تؤثِّر في تجارة الخدمات أغراضاً مشروعة تتعلق بالسياسات العامة. وفي الوقت نفسه، ظهرت فرص لتفعيل السياسات الإقليمية والتعاون التنظيمي والمؤسسي في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية التي يمكن أن تعيد تنشيط الجهود التنظيمية الوطنية.

١٨- ونظر الخبراء في آثار الاتفاقات التجارية الإقليمية الحديثة، بما في ذلك الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة المقترحة، مثل اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ، والشراكة التجارية والاستثمارية عبر المحيط الأطلسي، واتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، على البلدان النامية المشاركة وغير المشاركة. وأبدى عدد من الخبراء قلقاً إزاء الآثار العكسية المحتملة لبعض الأحكام التي تؤثِّر في خدمات البنية التحتية. ويُتوقع أن يكون للاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة الحديثة تأثير على خدمات البنية التحتية من خلال مجموعة متنوِّعة من القواعد والضوابط، منها الأحكام المتعلِّقة بالتجارة عبر الحدود في الخدمات، والاستثمار، وتيسير التجارة، والتجارة الإلكترونية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وحقوق الملكية الفكرية، وتدفقات البيانات، والتقارب التنظيمي، والمنافسة، والمشاريع المملوكة للدولة. ويُتوقع أن تؤثِّر هذه الأحكام في الكيفية التي يمكن للبلدان النامية أن تنظم بها هذه القطاعات والمجالات السياساتية الأوسع نطاقاً ذات الأهمية الإنمائية، مثل حساب رأس المال وسعر الصرف. وأشار أحد الخبراء إلى أن هذه المفاوضات تركّز بدرجة أكبر على حماية مصالح المستثمر الأجنبي، وقد تؤثِّر سلباً على تشغيل خدمات البنية التحتية، مثل إتاحة البرمجيات المفتوحة والإنترنت. وقد تؤدِّي المعايير التنظيمية العالية التي يمكن تحديدها في إطار هذه الاتفاقات إلى تجزُّؤ النظام التجاري الدولي.

١٩- ويُتوقع أيضاً أن تساعد هذه الاتفاقات في إنشاء مناخ استثماري إيجابي لدى الشركاء في الاتفاقات التجارية الإقليمية، مما يسهم في إدماجهم في سلاسل القيمة العالمية. وفي اليابان، جرى تحرير الخدمات بموجب الاتفاقات التجارية الإقليمية باتباع نهج القوائم الإيجابية ونهج القوائم السلبية، فضلاً عن نهج هجين يجمع بين النهجين، كما هو الحال في الاتفاق المبرم بين اليابان والفلبين. وقد أدَّت هذه الاتفاقات إلى التزامات واسعة النطاق من جانب الطرفين. وبينما يُعتقد أن هذه الاتفاقات أحدثت تأثيراً إيجابياً على تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي الأطراف، أشار أحد المشاركين إلى ضرورة التحقق بدقة من العلاقة السببية المباشرة بين الالتزامات المتعلِّقة بالخدمات في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية وزيادة التدفُّقات الاستثمارية، إذ من المؤكد أن لعوامل أوسع نطاقاً دوراً في هذا الصدد. وقد تبين أن الجهود التعاونية التكميلية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والتأمين التجاري، وقروض مصارف التصدير والاستيراد، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، تشكل تدابير تكميلية مفيدة في تحسين مناخ الأعمال التجارية والاستثمار.

٢٠- وتدل الأمثلة المستمدة من بعض المناطق على أهمية الدور الذي يمكن أن يؤدِّيه التعاون السياساتي والتنظيمي والمؤسسي على الصعيد الإقليمي في تيسير الإمداد بالخدمات والاستثمار على المستوى الإقليمي، وفي إتاحة إطار تنظيمي مستقر. وقد أدَّت الهيئات المعنية بتنظيم الطاقة في الاتحاد الأوروبي دوراً رئيسياً في تعزيز الاستثمار في قطاع الطاقة وإنشاء سوق واحدة للطاقة. وأُنشئت وكالتان إقليميتان معنيتان بالتنظيم، هما وكالة التعاون بين الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة، ومجلس الهيئات الأوروبية المعنية بتنظيم قطاع الطاقة، بهدف

تعزيز التعاون بين الوكالات التنظيمية الوطنية. وقد ثبتت أهمية التعاون فيما بين الهيئات التنظيمية الأوروبية المعنية بالطاقة في المجالات التالية:

(أ) مدونة خاصة بالشبكة تلتزم بها جميع الدول؛

(ب) ترصُّد السوق ومراقبته؛

(ج) تثقيف المستهلكين؛

(د) تبادل الممارسات الجيدة مع الجهات التنظيمية في جميع أنحاء العالم.

٢١- وأوضحت عروض التجارب الإقليمية أن تحرير البنية التحتية نُفذ في كثير من الأحيان جنباً إلى جنب مع التعاون الإقليمي المحسَّن في مجالات السياسة العامة والاقتصاد والتنظيم. فمثلاً، استهدفت اقتصادات رابطة أمم جنوب شرق آسيا إنشاء الجماعة الاقتصادية لبلدان الرابطة بحلول عام ٢٠١٥، وكان التدفق الحر للخدمات والعمالة الماهرة، وتطوير البنية التحتية، على رأس جدول الأعمال الإقليمي. وتقدمت عملية تحرير الخدمات في بلدان الرابطة تدريجياً باتباع نهج شامل. وأُولي اهتمام خاص لحركة الأشخاص الطبيعيين، وأُبرمت اتفاقات الاعتراف المتبادل، منها اتفاقات تتعلق بالهندسة والهندسة المعمارية والمحاسبة. وبُذلت الجهود المتعلقة بالتحرير بالتوازي مع صياغة سياسات قطاعية مشتركة واتخاذ تدابير تعاونية بغية تحسين روابط الاتصال والبنية التحتية وشبكات النقل في بلدان الرابطة. وتشمل أمثلة المبادرات التعاونية إنشاء ممر النطاق العريض في بلدان الرابطة، وشبكة الطاقة في بلدان الرابطة، وخط أنابيب الغاز عبر بلدان الرابطة.

٢٢- ورغم أن معظم الالتزامات التي قطعتها حكومة الصين بشأن الخدمات في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية تعبر عن التزاماتها القائمة بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، والعروض المقدمة في جولة الدوحة، ازداد توجه البلد نحو مزيد من تحرير قطاع الخدمات. ووافقت الحكومة على اتباع نهج القوائم السلبية في معاهدتها الثنائية الأطراف المتعلقة بالاستثمار، الجاري التفاوض بشأنها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كما استطلعت الحكومة جدوى اتباع هذا النهج في مفاوضاتها المتعلقة بالاتفاقات التجارية الإقليمية، في حين أبديت التزامات تزيد على التزامات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في إطار عدة اتفاقات تجارية إقليمية، مثل اتفاق التجارة الحرة بين الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. واستندت المفاوضات الجارية بشأن اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة إلى مبدأ الالتزامات الإضافية للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وإلى الالتزامات الإضافية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا + ١، انطلاقاً من نهج القوائم الإيجابية. وتركز الاهتمام بشكل خاص على قطاعات معينة وفقاً لما يراه الشركاء في الاتفاقات التجارية الإقليمية. وأدرج اتفاق التجارة الحرة بين الصين وسنغافورة ترتيباً خاصاً يتعلق بالقطاع المالي. ويتضمن اتفاق التجارة الحرة بين الصين ونيوزيلندا حصصاً خاصة بموجب

الأسلوب ٤ لصالح الصين، وذلك في شكل ٨٠٠ تصريح عمل لخمس فئات مهنية و١ ٠٠٠ تصريح عمل لـ ٢٠ فئة مهنية أخرى، تشمل كهربائيين ومهندسي حاسوب ومراجعي حسابات. وتواصل الصين تنفيذ إصلاحاتها المحلية في إطار منطقة التجارة الحرة الارتيادية في الصين (شنغهاي)، وهي الإصلاحات التي من شأنها أن تمنح المعاملة الوطنية لمقدمي الخدمات الأجانب قبل التأسيس، وأن تطبق نهج القوائم السلبية مع إيلاء اهتمام خاص للقطاعات الرئيسية الستة، بما فيها النقل وخدمات الشحن والخدمات المالية والمهنية.

٢٣- ودعا عدد من الخبراء إلى إجراء تحليل دقيق للوقوف على مدى نجاح تحرير الخدمات بموجب الاتفاقات التجارية الإقليمية في تحقيق التحرير الفعلي للنظم المطبقة في مجال تجارة الخدمات. وقد جاءت أمريكا اللاتينية، مثلاً، ضمن أسواق العالم الأكثر انفتاحاً في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والخدمات المالية، وإن كان تأثير الاتفاقات التجارية الإقليمية على جودة وتكاليف خدمات البنية التحتية لم يُستوعب بعد على نحوٍ كامل. وفي كثير من الأحيان، أدت الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة مع البلدان المتقدمة إلى فتح أسواق أوسع نطاقاً وأكثر عمقاً. ففي كوستاريكا، أدى تحرير خدمات الاتصالات المحمولة والتأمين، بموجب اتفاق التجارة الحرة بين أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، إلى تحسن القدرة التنافسية الكلية لكوستاريكا. وأُحرز تقدم كبير في عملية التحرير في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة في المنطقة بين الجنوب والجنوب، ولكن أدت العقبات التنظيمية المختلفة في كثير من الأحيان إلى إعاقة الإمداد بالخدمات في المنطقة عبر الحدود. وتشمل هذه العقبات عدم وجود خدمات نظم النقل المتعدد الوسائط، ومحدودية عرض النطاق الترددي، وارتفاع رسوم خدمات التجوال، وتنوع اشتراطات التأهيل الوطني التي تؤثر على الخدمات المهنية. ويشير ذلك إلى أهمية تعميق التعاون التنظيمي في هذه المجالات.

٢٤- وفي منطقة البحر الكاريبي، حيث تمثل الخدمات ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد الإقليمي، ازداد تركيز السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية على قطاعات الخدمات، لا سيما خدمات البنية التحتية. وتتضمن معاهدة شاغاراماس المنقحة أحكاماً تنظم حرية حركة الخدمات في إطار الاقتصاد والسوق الموحدين للجماعة الكاريبية. غير أن تنفيذ مبادرات تحرير الخدمات كان محدوداً بالمقارنة مع إعمال الحق في إنشاء رأس المال أو في حرية تنقله.

٢٥- وواجهت المنطقة عدداً من التحديات. فقد ظلت حركة فئات معينة من العاملين، مثلاً، خاضعة لقيود مستمرة، منها شرط حمل جوازات السفر حتى وإن كان التنقل داخل المنطقة، وعدم كفاية تنسيق استحقاقات الضمان الاجتماعي أو القيود التي تحد من إمكانية تحويلها. وأشار أحد الخبراء إلى أن من الممكن التغلب على هذه العقبات بمواصلة تقوية الأطر التنظيمية وتهيئة بيئة تمكينية.

٢٦- ويشكل صغر حجم الأسواق وقلة عدد السكان تحدياً إنمائياً أساسياً لبلدان المنطقة، إذ يعني ذلك أن البلدان تواجه صعوبات في الصمود أمام المنافسة الأجنبية. وقد لا يكون الاستثمار الذي تمس الحاجة إليه وشيكاً، حتى مع بذل الجهود الإقليمية الفعالة في مجالي التكامل والتنسيق. وبما أن التقدم المحرز في عملية التكامل غير كاف، يلزم اتخاذ تدابير تكميلية أوسع نطاقاً. وقد يكون للقطاع الخاص دورٌ يؤديه في هذا المجال عن طريق تعزيز أنشطة الدعوة والنهوض بالتصدير، مثلاً بتشكيل تحالفات لصناعات الخدمات. وطلب عدد من المشاركين إلى الأونكتاد أن يدعم عملية تعزيز التحالفات في مجال الخدمات.

٢٧- وفي أفريقيا، أتاحت خطة عمل الاتحاد الأفريقي لتعزيز التجارة داخل أفريقيا، التي اعتُمدت في عام ٢٠١٢، فرصة لتعزيز الاندماج في الخدمات الرئيسية المتعلقة بالبنية التحتية في القارة. غير أن تنفيذها واجه صعوبات بسبب التنسيق اللازم لخطط العمل القطاعية الوطنية. وبينت التجربة أهمية خدمات البنية التحتية لتعزيز القدرة على المنافسة، إذ تشير التقديرات إلى أن نقص خدمات الكهرباء والمياه والطرق يحد من النمو في القارة بنسبة ٢ في المائة في كل عام. وعلى مستوى القارة، لا تزال خطط الاندماج والتعاون تتسم بطابع عام، ولكن يُضطلع بالمزيد من أعمال التحرير والتعاون المهمة على الصعيد دون الإقليمي في مجالات خدمات النقل والطاقة والمال والاتصالات السلكية واللاسلكية. فمثلاً، اتُخذت مبادرات مشتركة في قطاعي النقل البري والطاقة لتطوير الطرق السريعة العابرة لأفريقيا وممرات النقل، فضلاً عن مجمعات الطاقة الإقليمية في شرق أفريقيا وغربها وفي الجنوب الأفريقي.

٢٨- وتناولت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مسألة تحرير البنية التحتية للطاقة في إطار تعزيز تطوير وتنويع موارد الطاقة على الصعيد الإقليمي، وتنسيق الخطط الوطنية لتطوير الطاقة، وتحقيق الترابط بين شبكات الطاقة، ووضع سياسة مشتركة للطاقة. ويشجع بروتوكول الجماعة المتعلق بالطاقة لعام ٢٠٠٣ التعاون الطويل الأجل في مجال الطاقة. وتشرف السلطة المعنية بشبكة أنابيب الغاز في غرب أفريقيا والهيئة الإقليمية لتنظيم الطاقة التابعة للجماعة على قطاع الطاقة على الصعيد الإقليمي. وتبين تجربة الجماعة التأثير الإيجابي للتحرير على تطوير قطاع الطاقة في ظل وجود أطر تنظيمية سليمة. ورغم ذلك، شهدت بعض البلدان ارتفاع الأسعار نتيجة التحرير. وفي هذا السياق، أصبحت القدرة على تحمل التكاليف مسألة محورية، وينبغي التصدي لها من خلال التنظيم على نحو يكفل حصول الفئات الضعيفة على الطاقة بتكلفة ميسورة. وفيما يتعلق بخطط مجمعات الطاقة في الإقليم، قال عدد من المشاركين إن من المهم ضمان موثوقية الإمداد عندما لا يتسنى لجهات الإمداد الرئيسية إمداد الشركاء الإقليميين.

٢٩- وتواجه أفريقيا وأمريكا اللاتينية تحديات مماثلة لما تواجهه البلدان النامية في سعيها للتنفيذ الفعال لأحكام الاتفاقات التجارية الإقليمية. ويمكن أن تعزى الصعوبات إلى انعدام

السيطرة على زمام الأمور، والإرادة السياسية، والتنسيق المؤسسي، ومشاركة وزارات حكومية مختلفة. كما يوجد تباين بين اختصاص التجارة عبر الحدود واختصاص الجهات التنظيمية، وظل هذا التباين قائماً على المستوى الوطني. ولا يزال العديد من البلدان يواجه صعوبات في التنازل عن السيادة الوطنية في سياق التكامل الإقليمي.

٣٠- وأشار أحد الخبراء إلى أن تنفيذ الاتفاقات التجارية الإقليمية يمكن قياسه على نحوٍ مفيد باستخدام المؤشرات الكمية، بغية رصد التنفيذ على نحو أفضل. ويتسم التنسيق الداخلي أيضاً بالأهمية، ولا يمكن لأية وكالة منفردة أن تتفاوض بصورة مستقلة بشأن الخدمات.

٣١- وقال العديد من المشاركين إن العمل الشامل للأونكتاد بشأن الخدمات عمل قيّم، لا سيما استعراضات سياسات الخدمات. وعرض أحد المندوبين بعض النتائج والتوصيات المتعلقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي مستمدة من استعراض الخدمات في رواندا. وأشار عدد من المشاركين إلى أن الاستعراض أسهم في وضع أنسب السياسات واللوائح المتعلقة بالخدمات، ويسّر المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين والتنسيق فيما بين الكيانات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يمتد هذا الاستعراض إلى بلدان أخرى.

هاء- الخدمات المالية والتكامل الإقليمي

٣٢- استهدفت الإصلاحات التنظيمية المالية المستمرة، بما في ذلك الإصلاحات المنفذة في إطار مجموعة العشرين، نقل التركيز التنظيمي إلى تحقيق أهداف السلامة الاحترازية الكلية للتصدي للمخاطر النظامية، من أجل الحد من خطر نشوب أزمات مالية في المستقبل. ويتمثل جدول أعمال الإصلاح المركزي في تعزيز رأس المال المصرفي ومعايير السيولة في إطار اتفاق بازل الثالث، واتُخذت خطوات مهمة على الصعيد الوطني لتناول جوانب تنظيمية مختلفة. والواقع أن هذه الإصلاحات التنظيمية يمكن أن تكون لها آثار على نمط التحرير في القطاع.

٣٣- وفي الاتحاد الأوروبي، مثلاً، بُذلت جهود من أجل تشكيل اتحاد مصرفي بعد أن جرى مؤخراً اعتماد ثلاثة قوانين مهمة بشأن الخطط الإقليمية لحل الأزمات المصرفية. واتُّخذت خطوات أيضاً لتحسين البنية التحتية في القطاع المالي، منها إنشاء مركز إقليمي لتبادل المعلومات عن عقود المشتقات. ونظراً إلى أن عقود المشتقات المتداولة خارج سوق الأوراق المالية تسهم إسهاماً كبيراً في تضخيم آثار الأزمة، قررت مجموعة العشرين إمرار معاملات هذه العقود من خلال مركز لتبادل المعلومات، وتداولها في البورصات. وبالمثل، سعى الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء هيئات نظيرة مركزية للمقاصة ومستودع مركزي للبيانات من أجل إقرار وتسجيل معاملات تلك العقود. ولم تثبت الهيئات النظيرة المركزية للمقاصة أنها عصا سحرية، إذ إنها تعتمد على ضمانات كثيرة. كما أنها قد تسحب السيولة من الأسواق بتأثير مساير للاتجاهات الدورية، وتنطوي على وثائق معقدة، كما أنها عرضة للتخلف عن السداد. وقد دعا التركيز المتزايد على اللوائح التحوطية الكلية إلى توخي أقصى

مستوى ممكن من مواءمة اللوائح الوطنية، وإلى تجاوز النُهُج التقليدية القائمة على الاعتراف المتبادل بالمعايير الدنيا. وأدى ذلك إلى بعض التوتر فيما يتعلق بالمبادئ السوقية الداخلية للاتحاد الأوروبي.

٣٤- ونظر العديد من الخبراء في تأثير الالتزامات المتعلقة بالتحرير العميق على اللوائح التنظيمية التحوطية الكلية والاستقرار المالي، لا سيما في البلدان النامية. فمن الممكن أن تؤدي الالتزامات المتعلقة بالتحرير العميق للاتفاقات التجارية الإقليمية والضوابط التنظيمية في الخدمات المالية إلى تقييد قدرة الهيئة التنظيمية الوطنية على تنفيذ القواعد التنظيمية التحوطية الكلية. فمثلاً، من شأن تحرير حسابات رأس المال، الذي قد يترتب على التزامات معينة تتعلق بالتحرير، أن يحد من قدرة البلدان على مواجهة تأثير تدفقات رأس المال المخلة بالاستقرار وذلك بوضع ضوابط لرأس المال. فإذا أُبدي التزام بالوصول الكامل إلى الأسواق بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات/الاتفاقات التجارية الإقليمية، لن تتمكن الحكومات بعد ذلك من تقييد الأشكال القانونية للوجود التجاري أو حجم الصفقات التجارية، على عكس اتجاه جهود الإصلاح التنظيمية الراهنة. وقد يمكن تقييد الاستثناءات التحوطية لحماية الاستقرار النهائي، بموجب الاتفاقات التجارية الإقليمية ووفقاً لمتطلبات اختبار الضرورة. ولم تنجح ضوابط هذه الاتفاقات التجارية الإقليمية، في كثير من الأحيان، في تحقيق تكامل تام بين المصلحة العامة ومصلحة المستهلك، وقيدت مرونة البلدان النامية في السعي لتحقيق أهداف السياسات غير المالية، مثل الوصول الشامل.

٣٥- وبيّنت تجربة الأرجنتين في تحرير القطاع المالي مدى أهمية إجراء دراسة دقيقة لآثار تحرير الخدمات المالية على الجهود الإنمائية. وتقترح فرضية ماكنون شاو أن التطوير المالي هو أحد القوى الدافعة للنمو الاقتصادي، إذ تفترض أن سعر الفائدة المنخفض لا يشجع الادخار، مما يحد من الاستثمار، وبالتالي لا يشجع عملية التراكم. وتماشياً مع هذه الحجج، حررت الأرجنتين في عام ١٩٧٧ أسعار الفائدة وشروط إنشاء المؤسسات المالية؛ وألغت التفضيلات الجغرافية. ورغم ذلك، أدت هذه العملية إلى زيادة تركز الأسواق، وارتفاع أسعار الفائدة والهوامش، وتقليل القروض المقدمة للقطاع غير المالي، لا سيما في الإنتاج.

٣٦- وتوخت البلدان النامية الحذر في إبداء التزامات بشأن الخدمات المالية. فقد فرضت الهند، مثلاً، قيوداً على الالتزامات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، من حيث عدد الفروع وملكية رأس المال الأجنبي. ولوحظ اهتمام أكبر لدى الاقتصادات الناشئة بمراقبة رأس المال، إذ تبث آثار السياسات المالية العالمية الإحباط في هذه الأسواق، مما استلزم اتخاذ سياسات تحوطية كلية للتصدي للتدفقات الداخلة والخارجة المفاجئة لرأس المال. وفي هذا الصدد، قد يصعب استخدام ضوابط رأس المال نتيجة تحرير الخدمات المالية بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات/الاتفاقات التجارية الإقليمية. فقد أحدث الإصلاح الذي جرى بعد الأزمة تغييرات في اللوائح الوطنية التي تنظم المصارف الأجنبية. فمثلاً،

اشترطت الهيئات التنظيمية الوطنية، بصورة متزايدة، وجود مصارف أجنبية في الشركات التابعة لا في الفروع من أجل حماية المصارف المحلية وضمان الاستقرار المالي، إذ يمكن للمصارف الأجنبية أن تسحب رأس المال في وقت الأزمات. ويساور البلدان النامية قلق إزاء جوانب معينة في متطلبات اتفاق بازل ٣ المتعلقة برأس المال، مثل التقلبات المعاكسة للدورات الاقتصادية ووزن المخاطر العالية المقترنة أصلاً بوسائل تمويل التجارة.

٣٧- ووجدت بعض البلدان النامية قوة دافعة متجددة نحو الأخذ بنهج إقليمي إزاء تحرير الخدمات المالية والتعاون. واتخذت جنوب أفريقيا منظور الدولة العضو في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ذات السوق المالية المتطورة، حيث تشكل الخدمات المالية ٢٠ في المائة من الاقتصاد. وفيما يتعلق ببروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بالتجارة في الخدمات (٢٠١٢) والمفاوضات الجارية، تبادلت البلدان حتى الآن ستة عروض، منها عروض تتعلق بالخدمات المصرفية والخدمات غير المصرفية. وقد بيّنت الأزمة المالية خطر الاعتماد المفرط على الأسواق الأجنبية، ولكنها أنشأت تركيزاً متجدداً على التكامل الإقليمي، لا سيما في الخدمات. وفي هذا السياق، أُبرم في عام ٢٠٠٨ اتفاق التجارة الحرة الثلاثي. ومن الممكن أن يُعزى جزء كبير من التقدم المحرز في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى بروتوكول التمويل والاستثمار، الذي يشكل الأساس للتعاون الإقليمي في سياسات التمويل والاستثمار والاقتصاد الكلي. ويمثل إطلاق النظام الإلكتروني الإقليمي المتكامل لتسوية المدفوعات، وهو النظام الذي يؤدي فيه المصرف المركزي لجنوب أفريقيا دور الهيئة التنظيمية الرئيسية، ويمثل فيه الراند الجنوب أفريقي عملة التسوية، قصة من قصص نجاح التعاون الإقليمي في مجال الخدمات المالية.

٣٨- وبيّنت التجربة الكاريبية أيضاً الدور المحوري للتعاون التنظيمي في تشجيع تطوير القطاع المالي. ورغم بطء التقدم المحرز في تحرير الخدمات المالية، أدى التعاون المالي على الصعيد الإقليمي إلى مزيد من الأعمال التجارية عبر الحدود، وإلى تحسن قدرة المشغلين على تمويل مشاريع أكبر، وإلى إتاحة مزيد من رأس المال والعملة الأجنبية. وأدى التعاون المالي أيضاً إلى مزيد من تنوع القطاع المالي وإلى تعقيدات إضافية في القطاع المالي غير المصرفي. وكشفت التجربة الكاريبية أن أي نهج تدرجي لتحقيق الاتساق المالي يمكن أن يحد إلى أدنى مستوى من مخاطر الأزمة، وبينت التجربة أيضاً التحديات الناشئة عن بطء التقدم. وثمة درس مستفاد مهم آخر هو ضرورة اتخاذ خطوات، بالإضافة إلى التدابير الإقليمية، لتحسين التعاون المالي مع بلدان من خارج الإقليم.

واو- التعاون الإقليمي في مجال خدمات البنية التحتية كأداة رئيسية للتكامل الإنمائي

٣٩- من الممكن أن تعمل الاتفاقات التجارية الإقليمية كقواعد لتطوير شبكات النقل والبنية التحتية على الصعيد الإقليمي، إلى جانب روابط الاتصال الضرورية لتقديم خدمات

البنية التحتية. وقد ثبت أن هذه المبادرات التعاونية، إلى جانب عمليات التحرير، تشكل مكونات أساسية للعمل الإقليمي الإنمائي.

٤٠- وقدمت منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية مثالاً جيداً على أهمية تدابير تيسير النقل والتجارة في تنشيط التجارة في خدمات النقل وتنشيط حركة البضائع والأشخاص. وقد استهدف اتفاق النقل عبر الحدود المتعلق بتيسير حركة البضائع والأشخاص، الذي أُبرم في أواخر تسعينات القرن الماضي في إطار برنامج التعاون الاقتصادي لمنطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية، تعزيز روابط الاتصال في المجال الاقتصادي عن طريق مبادرات تيسير النقل والتجارة عند نقاط العبور الحدودية، مع التركيز على تحسين الربط بالبرمجيات لتكميل الاستثمارات في وسائل الربط المادية. وقد يسّرت المبادرة حرية حركة السلع بين المناطق، والعبور السلس دون الحاجة إلى تفريغ الشاحنات، وتقليل فترة التخليص عند الحدود باستخدام نظام التفتيش عند نافذة واحدة ومنفذ واحد، وإدارة المخاطر. وشملت النتائج الإيجابية للاتفاق تقليل فترة العمليات التجارية عبر الحدود، وزيادة الكفاءة في تدفق الأشخاص والبضائع عبر الحدود، وتوسيع الطرق المفتوحة عبر الممرات الاقتصادية بين الشرق والغرب في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية. وتتمثل التحديات الرئيسية في ارتفاع مستوى التنسيق اللازم فيما بين الوزارات الحكومية والوكالات المعنية، والحاجة إلى بناء قدرات المسؤولين العاملين عند الحدود، وتنسيق عملية التنظيم والبنية التحتية اللازمة للتنظيم، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤١- واتسمت هذه الخطط التعاونية بأهمية خاصة في دعم جهود التكامل، لا سيما للبلدان الأعضاء الأصغر حجماً والأضعف. فمثلاً، نفَّذت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية استراتيجية تجارية تشمل المستويات المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي الأطراف. ونجح البلد في توسيع وتعميق تكامله الاقتصادي، لا سيما من خلال عضويته في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، كما أبرم اتفاقات تجارية مع شركاء في ستة من اتفاقات رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ١ أثناء التفاوض بشأن اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، وهو الاتفاق الذي منح البلدان النامية المعاملة الخاصة والتفضيلية. وتحقق تحرير كبير في إطار الاتفاق العام الموسع بشأن التجارة في الخدمات وفي إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا الموسعة بموجب اتفاق تجاري ثنائي الأطراف أُبرم مع الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣. وأشار أحد الخبراء إلى أن للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، حرية اختيار نهج القوائم الإيجابية أو نهج القوائم السلبية، وفقاً لاحتياجاتها الإنمائية؛ ودعا إلى إتاحة الفوائد المهمة للمعاملة الخاصة والتمييزية لهذه البلدان، بما في ذلك دعم بناء القدرات.

٤٢- وفي أفريقيا، حُدد التكامل الإقليمي والتعاون في مجال تطوير البنية التحتية كأولوية. وعانت معظم البلدان الأفريقية من عدم كفاية البنية التحتية ونقص الاستثمار. ويستلزم سد هذه الثغرات تقديم خدمات تتسم بالكفاءة. ومن ثم، أُعد برنامج تطوير البنية التحتية في

أفريقيا من أجل تقليل تكاليف الطاقة، وزيادة سبل الوصول، وتحسين روابط الاتصال على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتعد الطاقة والنقل والمياه وشبكات الاتصال عوامل أساسية للنمو الاقتصادي، ويتوقف النمو المستقبلي للإقليم على زيادة الطلب على هذه الخدمات. وستنشأ الاحتياجات الاستثمارية القوية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ عن الطاقة. وحقق البرنامج بعض قصص النجاح، بطرق منها تنفيذ مشاريع المراكز الحدودية الواحدة المنفذ وتحديث نظم الجمارك، مما قلل من وقت عبور الحدود وزاد من حجم التجارة. وواجهت عملية إعداد المشاريع وحشد آليات التمويل المبتكرة تحدياً في سياق التصدي لعدم كفاية البنية التحتية وارتفاع تكاليف خدماتها.

٤٣- وسعى إقليم أمريكا اللاتينية أيضاً إلى تعزيز التعاون في عدة مجالات ذات صلة بخدمات البنية التحتية، منها خدمات النقل البري، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المالية. وفي مجال خدمات النقل البري، ينفذ مشروع أمريكا الوسطى، الذي يربط أمريكا الوسطى والمكسيك وكولومبيا، مشاريع مشتركة، ويمول عملية تطوير البنية التحتية، وينفذ خدمات مراقبة الحدود الوطنية.

٤٤- وقدم مصرف أمريكا اللاتينية للتنمية، الذي يملكه ١٨ بلداً في أمريكا اللاتينية، خدمات مصرفية متعددة إلى القطاعين العام والخاص. وشملت أنشطته الأخرى تمويل مشاريع النقل في المناطق الحضرية والطرق والسكك الحديدية بالاشتراك مع مؤسسات مالية أخرى، كما شجَّع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات الموانئ والمطارات والطرق البرية. وركز المصرف على تحسين الإنتاجية وتعزيز الاندماج والمنافسة والانفتاح، وذلك بدعم البنية التحتية والتنمية الاجتماعية. وتستند هذه الاستراتيجية إلى افتراض مفاده أن التغلب على النقص في البنية التحتية، ومواكبة النمو، يتطلبان أن يستثمر الإقليم ما بين ٤ و٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البنية التحتية، لا سيما الطاقة. واتخذ المصرف أيضاً نهجاً لتحليل سلاسل القيمة بهدف تحديد استراتيجيات لإقامة صناعات الخدمات الإقليمية. وقد أتاح التحليل التعرف على أجزاء محددة في سلسلة القيمة العالمية والإقليمية تمثل القسط الأكبر من القيمة المضافة. ومن شأن ذلك أن يمكّن من تشخيص الإجراءات العلاجية التي يمكن اتخاذها لدعم ما يُسمى الاندماج الدولي الذكي لصناعات الخدمات الإقليمية، وتحقيق قيمة، واستيعاب المعارف والتكنولوجيا من أجل مزيد من التطور.

زاي- استشراف المستقبل

٤٥- تناول الاجتماع تجارب عدة بلدان وأفضل ممارساتها وقصص نجاحها المتعلقة بالتجارة في قطاعات خدمات البنية التحتية، لا سيما التحرير والتعاون في السياق الإقليمي. وأشار الخبراء إلى أن الأونكتاد يمكنه تناول المسائل التالية بشكل مفيد:

(أ) تحسين توافر البيانات المتعلقة بالخدمات؛

(ب) إجراء بحوث بشأن دور خدمات البنية التحتية في التنمية، بما في ذلك بُعدها الاجتماعي، مع مراعاة الاختلاف بين البلدان النامية؛

(ج) دعم البلدان النامية، بتقييم وتحديد أنسب الأطر التنظيمية والمؤسسية الوطنية؛

(د) استعراض الجيل الجديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية، بما في ذلك أحكام التكامل العميق والربط بين السلع والخدمات؛

(هـ) مواصلة أعماله المتعلقة باستعراضات سياسات الخدمات وتعزيزه؛

(و) دراسة دور التعاون التنظيمي والاقتصادي والمؤسسي على الصعيد الإقليمي؛

(ز) استطلاع العلاقة بين الاتفاقات التجارية الإقليمية وسلاسل القيمة العالمية؛

(ح) دراسة الأسواق والقواعد التنظيمية والمؤسسات المتعلقة بالطاقة على المستوى الإقليمي، بما في ذلك آثار الشواغل البيئية على القواعد التنظيمية للطاقة؛

(ط) تقديم الدعم للبلدان النامية في تخطيط الاتفاقات التجارية الإقليمية في مجال الخدمات، والتفاوض بشأنها، وتنفيذها؛

(ي) دعم تبادل التجارب فيما بين البلدان النامية في مجال تحرير الخدمات والتعاون بشأنها على الصعيد الإقليمي؛

(ك) إتاحة منتدى للنقاش فيما بين الجهات المنظمة للخدمات الاقتصادية وخدمات البنية التحتية؛

(ل) تقديم الدعم من أجل إنشاء تحالفات جديدة بين صناعات الخدمات وتعزيز التحالفات القائمة، وتيسير الحوار بين هذه التحالفات؛

(م) دعم عملية بناء قدرات البلدان النامية على إنشاء أطر قانونية وتنظيمية.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٦- في الجلسة العامة الافتتاحية، انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيسة: السيدة ماريون فيرنيز ويليامز (بربادوس)

نائبة الرئيسة – المقررة: السيدة زاركين كاكيم زانوفا (كازاخستان)

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٧- في الجلسة العامة الافتتاحية، المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.4/4). وفيما يلي نص جدول الأعمال:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التجارة والخدمات والتنمية: البُعد التنظيمي والمؤسسي

٤- اعتماد تقرير الاجتماع

جيم- نتائج الدورة

٤٨- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، على أن تُعد الرئيسة موجزاً للمناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٩- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات لنائبة الرئيسة - المقررة بأن تضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
أنغولا
باراغواي
البرازيل
بربادوس
بنن
بوتان
بوركينا فاسو
بولندا
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
بيلاروس
تركيا
ترينيداد وتوباغو
توغو
جامايكا
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جنوب أفريقيا
زمبابوي
سنغافورة
السنغال
السودان
سويسرا
سيراليون
الصين
العراق
عمان
غانا
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
كازاخستان
كندا
كوت ديفوار
ليتوانيا
مالي
ماليزيا
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
موزامبيق
ناميبيا
نيجيريا
نيكاراغوا
اليابان
اليمن

* ترد في قائمة الحضور هذه أسماء المشاركين المسجلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/MEM.4/INF.2.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي

الاتحاد الأوروبي

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

مصرف التنمية الإفريقي

منظمة التعاون الإسلامي

منظمة دول شرق البحر الكاريبي

المنظمة الدولية للفرانكفونية

٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة أو هيئاتها أو برامجها التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي

مركز التجارة الدولية

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد البريدي العالمي

الاتحاد الدولي للاتصالات

منظمة التجارة العالمية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين

الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

شبكة العالم الثالث

مهندسو العالم